

سوريا 2011 - 2014

من الحرية إلى انهيار الأطر الوطنية



كشفت السياسات الجديدة عن تخلي السلطة عن دعم الفئات الاجتماعية الفقيرة (أ.ق.ب)

بالضرورة كان يستدعي مزيداً من السياسات الأمنية، لنقم أي تحرك سياسي يناهض ميول السلطة السياسية والاقتصادية. وقد ساهم المناخ السياسي والاقتصادي السائد في تعميق الفساد وتحوله إلى وعي عام. وهذا لا يعني أن المواطن السوري فاسد، لكن شروط وعوامل الأزمة أجبرته على اعتماد أساليب ملتوية لتحقيق هامشاً من الاستقرار الذاتي. وساهم أيضاً في اتساع تأثير ودور الانتماءات والتشكيلات قبل الوطنية (عشائرية، مذهبية، جهوية، عرقية، عائلية...) وتنامي مظاهر الإستزلام والتملق والمداهنة والمراوغة والتقنية والمحسوبيات والنهب، وكذلك نشوء مافيات ذات وظائف ومهام متعددة ومختلفة، استغلت وضعها الطائفي وغطاء السلطة. وكان هذا التحول مؤشراً على تراجع دور الدولة الاجتماعي وعجزها عن إنجاز مشروعها التنموي، وفشلها في التحول إلى دولة المواطنة، التي يتساوى فيها الجميع في الحقوق والواجبات. جميع العوامل التي ذكرناها، كانت من أسباب الحراك الشعبي، وكذلك من أسباب فشل الحراك المدني والسياسي السلمي، الذي كان نجاحه يحتاج إلى قوى سياسية ومدنية وحوامل اجتماعية قادرة على إحداث تغيير اجتماعي وسياسي نوعي. فالعوامل التي حكمت المجتمع قبل الأزمة، انعكست بأشكال سلبية على مجريات الأزمة التي ساهم في تعميقها،

الحلول الأمنية، عسكرة الحراك السلمي، طغيان الجهادية التكفيرية، تناقض المصالح الدولية في سوريا وعليها. تدفق الدعم والتمويل إلى أطراف الصراع المتكاثرة والمتوالدة، فتح الحدود لتسهيل دخول الجهاديين الذين حولوا سوريا إلى ساحة للجهاد العالمي. تراجع دور السوريين الذين يتمتعون بوعي عقلائي وموضوعي ويؤمنون بضرورة التغيير الوطني الديمقراطي السلمي كمخرج من الأزمة. ولم تسلم هذه الفئات من الضغوط الأمنية، إذ يعانون نتيجة مواقفهم الموضوعية زمن الأزمة ضغوطاً متزايدة من قبل أطراف الصراع، وتحديدًا المستفيدين من استمراره. وقد ساهم تحول بعض الأطراف عن شعارات الحرية والوحدة الوطنية ونبذ العنف والطائفية والتدخل الخارجي إلى شعار إسقاط النظام، وعسكرة الحراك السلمي، واعتماد خطاب وأدوات واليات مذهبية، عقائدية، طائفية، جهوية، إقصائية، الغائبة، والقبول بالارتهاق والدعم والتمويل الخارجي الذي مهد الطريق لفرض أهداف الدول الداعمة على من يدعي تمثيل الشعب السوري، في القضاء على أحلام السوريين في مستقبل ديمقراطي تسوده العدالة الاجتماعية، وتحديدًا مع تزايد العنف الجهادي التكفيري، الذين استغل قاداته الأزمة ودفاع قادة معارضة الخارج عنهم واعتبارهم من مكونات «الثورة» رغم تهم الإرهاب التي وجهت إلى بعض المجموعات، في وقت لم

والنفاق السياسي... والأهم أنها شكلت مدخلاً إلى إحكام القبضة الأمنية على المجتمع. مما ساهم في تفرغ المجتمع من الشباب والعمل السياسي المدني، ووسع الفجوة العمرية بين الناشطين السياسيين والشباب. إذ أن الكهولة كانت السمة الطاغية في القوى السياسية، وهذا يهدد بانداثها في حال بقيت السلطة تقصي المجتمع عن الحياة السياسية، وبقيت هذه القوى مُبعدة وبعيدة عن النشاط ضمن الأوساط الشبابية. إضافة لذلك فقد كانت الفجوة المعرفية تتسع بين أجيال المجتمع السوري، وبين الداخل والخارج. في السياق ذاته أتبعته الجهات المسؤولة، سياسة غض النظر عن نشاط الحركات الدعوية الإسلامية في المدارس والمعاهد الشرعية والجمعيات، مما ساهم في تمكين الحواضن الاجتماعية والفكرية للسلفية الإسلامية الأحادية، التي تحولت زمن الأزمة إلى منصات للجهاد الإسلامي، تتقاطع عليها مصالح هذه الأطراف، مع جهاديين وأفدين يفيضون بالعنف الجهادي الإلغائي ضد أي نزوع مدني علماني وديمقراطي.

في المستوى الاقتصادي، تم اعتماد سياسات الانفتاح الاقتصادي، التي شكلت المدخل إلى تحرير الاقتصاد والتجارة وحركة رأس المال والأسعار والأسواق والخدمات. وقد ساهم هذا التحول في تراجع الإنتاج الوطني الزراعي والصناعي العام نتيجة تقليص الدعم الحكومي وأسباب أخرى. بينما فتحت أبواب الدعم والتسهيلات أمام الإنتاج الخاص المرخص وغير المرخص. إضافة لذلك فقد انكشفت ذات المرحلة عن حالات التزواج غير الشرعي بين رأس المال والمستثمر من جهة، وأصحاب القرار السياسي ومن يسيطر على الثروة الوطنية من جهة أخرى. وبين طرفي هذه المعادلة كانت فئات وكتل بشرية كبيرة ننحدر إلى أدنى درجات السلم الاجتماعي. لقد كشفت السياسات الجديدة عن تخلي السلطة عن دعم الفئات الاجتماعية الفقيرة ودفعها إلى مستنقعات الفقر والبطالة. وكان هذا مؤشراً على تغير في بنية السلطة التي رأت بعد استنزاف الموارد والثروات الوطنية، إن استمرار سلطتها يكمن في تحرير الاقتصاد واعتماد التجارة كقاطرة للتنمية، والقطع مع أي تحول ديمقراطي يساهم في إطلاق الحريات السياسية والمدنية ويضمن تحقيق العدالة الاجتماعية. هذه التحولات عمقت التناقض الاجتماعي، وزادت من معدلات الإفقار والبطالة، وقضت على الفئات الوسطى، وساهمت في القضاء على ما تبقى من القطاعات الإنتاجية وتحديدًا المملوكة من قبل الدولة. وهذا

معتز حيسو *

يقف السوريون في بداية السنة الرابعة من أزمته التي حوّلتهم نتيجة تداخل وتراكم عواملها، وانفتاحها على التناقضات الدولية والإقليمية إلى أدوات تُصهر في بوتقة المشاريع الدولية الكبرى. وقد كان واضحاً منذ البداية، إن مآلات الصراع السوري سوف تحدد مصير المنطقة العربية، ومستقبل التحالفات السياسية على المستويين والإقليمي والدولي.

قد يكون الكلام عن واقع سوريا السياسي والاقتصادي قبل الأزمة مكروراً، لكنه يُحدّد بعض من أسباب الحراك السوري. في وقت يواجه فيه من يؤكد على أن الأزمة العامة والمركبة، كانت الدافع الأساس للحراك، دعاة المؤامرة، التي تستهدف من وجهة نظرهم، سوريا ونظامها العربي المقاوم، لإعادة رسم خارطة الجيو سياسية للمنطقة. بالتأكيد يحمل هذا الموقف الكثير من الصوابية. لكنه يكتنف في فصله عن العامل الأول، كثيراً من الإجحاف بحق السوريين الذين لم يعودوا يطلقون صبراً بأزمته التي كانت تتراكم مفاعيلها وأسبابها، نتيجة لتفشي مظاهر القهر السياسي، الذي تحول في سياق إعادة إنتاج السلطة، إلى أحد ملامح الأزمة البنيوية. كذلك الإفقار العام ونهب الموارد والثروة الوطنية، وانتشار مظاهر الفساد، الذي ساهم في تمكينه اليات سياسية واقتصادية رسمية. إن إطالة سريعة على واقع سوريا قبل الأزمة، يوضّح الكثير من الأسباب الداعمة لمشروعية أهداف الحراك السلمي في تجاوز الأزمة البنيوية العامة والمركبة، للانتقال إلى نموذج سياسي اجتماعي واقتصادي ديمقراطي يحقق العدالة الاجتماعية، ويفتح المستقبل على نظام سياسي ديمقراطي يضمن الحريات السياسية والأساسية والعامّة.

فالأزمة السورية قبل اندلاع «الثورة» يمكن مناقشتها على مستويين. الأول سياسي يتجلى في احتكار السلطة واعتماد القهرية والعنف والإقصاء والتهميش لتجفيف منابع الحياة السياسية. إقصاء الشباب عن النشاط المدني والسياسي المستقل. سيطرة المؤسسات الحزبية والأجهزة الأمنية على كافة التفاصيل اليومية والمراحل العمرية. ذلك من خلال الهيمنة على المؤسسات التعليمية والقطاعات الإنتاجية والخدمية والمنظمات الشعبية والنقابية وصولاً إلى الأحزاب المنضوية في إطار «الجهة الوطنية التقدمية». فالمجتمع بكامل تفاصيله وحيثياته كان محكوماً من منظور المادة الثامنة، الذي عزز الاشتغال فيها مظاهر الفساد والمحسوبيات والولاءات الشخصية والاستزلام

هل ربح النظام وخسر معارضوه؟

منذر خدام *

بعد رايان كروكر _ سفير أميركي سابق في سوريا وفي العديد من الدول الأخرى، والخبير في شؤون المنطقة العربية _ أحد أبرز ممثلي «الواقعية» السياسية في الأوساط الدبلوماسية الأميركية، وهو معروف أيضاً، على الصعيد العالمي، كخبير وممثل جيد للبراغماتية الدبلوماسية الأميركية. مناسبة هذا الكلام عن السيد كروكر، الذي لا يضيف شيئاً إلى ما هو معلوم عنه، هو إطلالته الالافتة، في هذا الظرف الذي تمر به سوريا، على صفحات جريدة «نيويورك تايمز» ليقول

ناصحا إدارته: «نحن بحاجة إلى بدء التحدث مع نظام الأسد مرة أخرى...». لكنه ينصح بأن يتّم ذلك «بسرية للغاية، وبهدوء...». ويجزّر كروكر ضرورة التحدث مع الأسد بقوله: «فعلى الرغم من سوء الأسد، لكنه ليس بسوء الجهاديين الذين يمكن أن يتولوا الحكم في حال غيابه».

يعترف كروكر بأن النظام «قد لعبها صح»، وبنى استراتيجيته كلها على أساس أنّ العنف المفرط هو الذي سوف يدفع الناس إلى حمل السلاح، وسوف يخلق، بالتالي، كل الظروف الملائمة لصعود القاع الاجتماعي، الريفي منه على وجه الخصوص، إلى الواجهة لينتقم

دموي»، فهو «حرق سوريا بالنيران». وبطبيعة الحال هذا ما تريده أميركا والغرب عموماً، وإسرائيل على وجه الخصوص. وإن يشكره كروكر، فإنه يشكره لهذا السبب. وبعد إنجازه هذه المهمة يتجّاح وفق المقاييس الأميركية، يطالب كروكر بتفهم الأسد، إذ يقدم نفسه على أنه «رجل إطفاء»، ولذلك ينبغي أن يسحب من التداول فوراً، ونسيان الحديث عن «الخطوط الحمراء التي لا يمكن تجاوزها»، وعن ضرورة «تنحي الأسد».

هكذا إذاً، ينبغي أن يسحب من التداول المطلوب بتنحي الأسد، بحسب كروكر، كما تقتضي «الواقعية السياسية»، لا لأنه صار يواجه القوى الجهادية المتطرفة، التي يخشاها الغرب عموماً، بل لأنه ببساطة انتصر على «الولايات المتحدة والغرب»، وأنه بالتالي حان الوقت لوضع «شروط الاستسلام». ومهما وصفت النظام بعبارات أخلاقية سلبية، تأثراً بفضاعة ما يقوم به يوماً من «جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية»، فهو النظام الذي «ينبغي» أن تبدأوا «الحديث معه».

بالطبع، السيد كروكر لا يقول كلمة واحدة عن مسؤولية بلاده في ما وصلت إليه الأوضاع في سوريا، وكيف أنها كانت تراقب عن كثب صناعة التطرف في سوريا وليس فقط من قبل النظام، بل من قبل دول عديدة فاعلة في المنطقة وفي أوروبا، بل كانت تشارك في ذلك مع الآخرين بتشجيع قدوم آلاف الإرهابيين من مختلف دول العالم ومن أميركا وأوروبا بالذات

صفوف المعارضة المسلحة الجهادية المتطرفة، ويحوز قطبيتها السياسية والعسكرية في مواجهة قطبية النظام. هذا في الجانب الموضوعي من المسألة، لكن النظام لم يكتف بذلك، بل عمل عليه بصورة مباشرة أيضاً، من خلال إخلاء سجونته، في بداية الانتفاضة، من كل القوى المتطرفة الجنائية وغير الجنائية ودفعها إلى الساحة الفعل العسكرية كما تشي بذلك معلومات كثيرة. يقول كروكر: «لقد نجح نظام بشار الأسد في خلق وتسويق المنظمات الإرهابية التي يحتاج إليها للبقاء على قيد الحياة، على الأقل في جزء من سوريا». وبدلاً

كروكر لا يقول كلمة عن مسؤولية بلاده في ما وصلت إليه الأوضاع هنا

من أن يشعر كروكر بالجمل والحياء مما آلت إليه أوضاع سوريا والسوريين التي قادهم إليها نظامهم، بمشاركة موضوعية ومباشرة من قبل إدارة بلده، من خلال دعمها منذ البداية للخيار العسكري في سوريا وتزويدها «المجاهدين» بالمال والسلاح، في تأمين مباشر لنجاح استراتيجية النظام، فهو يطالب بالثناء عليه. يقول كروكر «النظام يستحق الثناء الكامل...» لما تميّز به من «جرأة وعزم وفكر

■ نائب رئيس التحرير: بيار ابي صعب ■ مدير التحرير: إيلى شلموب، وظيف، قاصوه ■ إفتتاح: محمد زبيب ■ محليات حسنة عليف ■ مجتمع مهني زراعي ■ نقابة ولس، امه الاندري

■ تأسست عام 1953
تصدر عن شركة «أخبار بيروت»

رئيس التحرير المؤسس
جوزف سماحة
(2007-2006)

رئيس التحرير: المحرر المسؤول
إبراهيم الامين

■ التوزيع: شركة الوانك 15. 01/666314-03/828381